الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/34/374
27 August 1979
ARABIC
ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH
FRENCH/SPANISH

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ٤٢ من جدول الأعمال المؤقت *

مراقبة اتفاقات نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الصفحة
أولا ـ مقدمة	٤
ثانيا ـ الردود الواردة من الحكومات	٤
الأرجنتين	٤
اسبانيا	٥
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)	٧
امبراطورية افريقيا الوسطى	٨
اوروغواى	٩
ايطاليا	٩
باكستان	١٠
البرتغال	١٠
بلجيكا	١١
بوليفيا	١٢
بيرو	١٣

* A/34/150 .

المحتويات (تابع)

	الصفحة
تركيا	١٣
الجمهورية الدومينيكية	١٤
الدانمرك	١٤
رومانيا	١٥
السويد	١٦
العراق	١٧
فرنسا	١٧
فنزويلا	١٨
فنلندا	١٨
قطر	١٩
كندا	١٩
كوبا	٢١
الكويت	٢٢
كينيا	٢٣
مصر	٢٣
المكسيك	٢٤
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	٢٤
موريشيوس	٢٥
النرويج	٢٥
النمسا	٢٦
نيوزيلندا	٢٨
الهند	٢٨

المحتويات (تابع)

الصفحة

هولنـــدا ٢٩
الولايات المتحدة الامريكية ٢٩
اليابان ٣١
يوغوسلافيا ٣٢
اليونـــان ٣٣

أولا - مقدمة

١ - اتخذت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين ، تحت البند المعنون " استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة " القرار ٣٣ / ٧١ ياء . وفيما يلي نص منطوق ذلك القرار :

" ان الجمعية العامة ،

" ١ - ترجو من الأمين العام استطلاع آراء الدول الأعضاء ، قبل ٣١ آذار/ مارس ١٩٧٩ ، بشأن اقتراح انشاء وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية ، على النحو المبيّن في مذكرة مؤرخة في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٧٨ قدمت الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة (١) ؛

" ٢ - ترجو من الأمين العام أن يقوم اعتبارا من ١ أيار/ مايو ١٩٧٩ ، بمساعدة فريق من خبراء حكوميين مؤهلين باجراء دراسة عن الآثار التقنية والقانونية والمالية المترتبة على انشاء وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية ؛

" ٣ - ترجو من الأمين العام أن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين عن الردود الواردة من الحكومات والنتائج الأولية التي يخلص اليها فريق الخبراء " .

٢ - وعملا بالفقرة ٣ من القرار المذكور يقدم الأمين العام طيه التقرير المطلوب عن الردود الواردة من الدول الأعضاء بشأن اقتراح انشاء وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية .

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

الأرجنتين

[الأصل : بالأسبانية]
[١٩ آذار/ مارس ١٩٧٩]

١ - ترى الجمهورية الأرجنتينية أن هذه المبادرة التي قامت بها فرنسا تشكل تقدما ملحوظا فيما يتعلق بمراقبة تنفيذ اتفاقات نزع السلاح ، ونتيجة لذلك فقد اشتركت ، خلال الدورة الثالثة

---

(١) A/S-10/AC.1/7 .

والثلاثين للجمعية العامة ، في تقديم مشروع القرار الذى أصبح الآن القرار ٣٣ / ٧١ ياء . وكذلك ترى حكومة الأرجنتين ضرورة بدء الدراسة المعتزم اجراؤها وفقا للفقرة ٢ من القرار المذكور، في أقرب وقت ممكن ، وضرورة توفير ما يلزم من الوقت والموارد لفريق الخبراء الحكوميين ، بما يمكنه من الاضطلاع بوظائفه بنجاح .

٢ - وفيما يتعلق بالمذكرة الفرنسية الواردة في الوثيقة A/S-10/AC.1/7 ، تود حكومة الأرجنتين الاعراب عن مشاركتها بصورة عامة في المقاصد التي تستوحيها المذكرة وفي المنهجية الأساسية التي تشكلها . وهي تؤيد بصفة خاصة التعريفات الواردة في الفقرات ٥ و ١١ و ٢٣ و ٣٢ .

اسبانيا

[الأصل : بالاسبانية]
[١١ نيسان/ابريل ١٩٧٩]

اعتبارات عامة

١ - ان التحقق من الالتزام بالاتفاقات المتعلقة بالحد من الأسلحة ونزع السلاح هو ، بلا شك، عامل جوهرى ، كما أن عدم حل هذه المسألة على نحو فعّال قد أدى الى اعاقة وصول تلك الاتفاقات الى نهاية ناجحة في كثير من الحالات . ولذلك ينبغي النظر بدقة في جميع المبادرات التي تستهدف تسهيل ذلك التحقق . ويجب أيضا ألا يغرب عن البال أنه يمكن استخدام التوابع الأرضية المذكورة لا في مراقبة تنفيذ اتفاقات معينة ذات صلة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة فحسب ، بل أيضا في توفير بيانات قيّمة عن أى نشاط ذى صفة عدوانية تحاول أى دولة عضو في الوكالة القيام به ضد دولة أخرى ، سواء كانت عضوا أو غير عضو في الوكالة .

٢ - وترى حكومة اسبانيا ضرورة اعداد الدراسة المشار اليها في الفقرة ٢ من القرار ٣٣ / ٧١ ياء بأدق صورة ممكنة . ومن المستصوب لذلك الغرض تقسيم فريق الخبراء المزمع انشاؤه الى ثلاثة أفرقة فرعية من أجل تحليل مختلف جوانب المشكلة ، لأن من العسير أن نتبين كيف يمكن باتباع نهج شامل تناول المسائل التقنية والقانونية والمالية التي ينبغي اعتبارها أساسا لاجراء تقييم سليم لامكانية قيام وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية .

٣ - ونظرا لأن التوابع الاصطناعية المستخدمة في المراقبة موجودة حاليا لدى عدد محدود من البلدان ، فمن المستصوب بصفة خاصة تأمين تعاون هذه البلدان في هذا الصدد ، لأنه ما لم يتوفر ذلك التعاون فان اقامة هذه الشبكة (مركبات اطلاق ، وتوابع اصطناعية وقواعد اطلاق) ستتطلب وقتا طويلا .

٤ - وينبغي أن يكون اشتراك جميع البلدان في الوكالة المشار اليها على قدم المساواة ؛ وينبغي ، في حالة انشاء هيئة ادارة محدودة لها ، أن تمثّل فيها في المقام الأول البلدان الحائزة بالفعل لتكنولوجيا متقدمة في هذا الميدان ، وفي المقام الثاني ، مختلف المجموعات الجغرافية ، حيث يتم اختيار الأعضاء فيها على أساس التناوب المتوازن .

٥ - وينبغي وضع أساليب تمنع امكانية قيام أحد الأعضاء باستغلال البيانات التي توفرها الوكالة لتعريض أمن أى بلد من بلدان المجتمع الدولي ، سواء كان عضوا في الوكالة أو لا ، للخطر .

٦ - فاذا ثبت من الدراسة المضطلع بها امكانية قيام الوكالة الجديدة فسيكون من المفيد ، لانشائها بالفعل ، أن تنظر الجمعية العامة في امكانية الدعوة لعقد مؤتمر دبلوماسي لاعداد اتفاقية بشأن هذا الموضوع .

٧ - وان الحكومة الاسبانية لعلى استعداد للمشاركة، بكل ما في متناولها من وسائل ، في أى عمل لاقامة وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية ، غير أنها ترى أن تعقد المشاكل القانونية والتقنية والمالية العديدة التي تنطوى عليها هذه المسألة ، يجعل من الضرورى أن يؤخذ انشاؤها في الاعتبار ضمن عناصر البرنامج الشامل لنزع السلاح الذى ستنظر فيه هيئة نزع السلاح .

التدابير التقنية

٨ - لقد عرضت هذه المسائل عرضا طيبا في الفقرة ٢٧ من الوثيقة A/S-10/AC.1/7 .

٩ - أما الحل المؤقت الذى اقترح في الفقرة ٢٨ من تلك الوثيقة فهو ينشئ جهازا بعيدا عن الكمال . ولن تتمكن الوكالة من الحصول على استقلال ذاتي كامل في العمل ، ومن ثم كفاءة تامة، الا في المرحلة المقترحة الثالثة (الفقرة ٣٠) ، اى مرحلة حصولها على توابع خاصة بها (رغم أنها لا تشير الى انشاء قواعد اطلاق) .

١٠ - وينطوى هذا الاستقلال الذاتي الكامل ، الذى يعتبر ضروريا ضرورة مطلقة ، على الاستقلال الذاتي في المجالات التالية : (أ) الاطلاق ؛ (ب) وتلقي البيانات ؛ (ج) والتجهيز ؛ (د) والتفسير .

١١ - وينطوى الاستقلال الذاتي في الاطلاق ، بدوره ، على أن يتوفر للوكالة ما يلي : (أ) مركبات اطلاق ؛ (ب) توابع اصطناعية ؛ (ج) قواعد اطلاق (أو منطقة نقلت للوكالة في قاعدة موجودة) .

١٢ - وفيما يتعلق بعمليات الاطلاق ، هناك نوعان منها يتوقفان على نوعي التطبيق المقترحين :

(أ) يتطلب الأمر، لمراقبة اتفاقات نزع السلاح ، وجود مراقبة مستمرة ، تتم عن طريق عمليات اطلاق في مواعيد محددة يمكن التنبؤ بالقدر اللازم لها من المعدات (بما في ذلك قطع الغيار الضرورية لتعويض حالات الفشل) ؛ (ب) يتطلب الأمر ، لمراقبة المنازعات ، وجود قدر من المعدات يمكن تحديده على أساس حسابات احصائية ، وتوفر القدرة على الاطلاق في حالات الطوارئ وسيكون هذا من الخصائص التي ينفرد بها هذا التطبيق . وهذه القدرة شيء أساسي لنجاح الوكالة ، نظرا لأنه ينبغي اتخاذ الترتيبات اللازمة للاستجابة فورا قبل ظهور نزاع ما .

١٣ - وفيما يتعلق بمسألة مركبات الاطلاق ، فالواقع ان هناك مجموعة محدودة من المركبات التي يمكن استخدامها . ولذلك فسيقتصر اختيار مركبة للوكالة على الانتقاء من بين المركبات التالية : (أ) آريان الأوروبية ؛ (ب) وسويوز وزوندا السوفياتيتان ؛ (ج) واس . تي . اس . الامريكية .

١٤ - وبالنسبة لنوع التابع الأرضي الاصطناعي المطلوب للمراقبة ، فهناك مجال واسع من الامكانيات .

١٥ - وفيما يتعلق بالشبكات المستخدمة لتلقي المعلومات ، فانه ينبغي ، اذا أمكن ، استخدام الشبكتين الموجودتين الآن في وقت واحد ، وهما : (أ) الارسال اللاسلكي الى المحطات الأرضية ؛ (ب) اطلاق كبسولات من التوابع الاصطناعية تحتوى على الفيلم الحساس الذى يمكن استعادته في الجو . بيد أنه ينبغي الاشارة الى أن هذه الشبكة تسمح بالحصول على نتيجة أفضل .

المانيا (جمهورية - الاتحادية)

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٤ نيسان/ابريل ١٩٧٩]

١ - تعلق جمهورية المانيا الاتحادية أهمية كبيرة على كفاية التحقق من تدابير تحديد الأسلحة. وتزداد أهمية كفاية التحقق كلما كانت هذه التدابير تمس الأمن الوطني بشكل أكبر . وتنطلق جمهورية المانيا الاتحادية من فهمها أنه لابد لتدابير التحقق أن تأخذ في الاعتبار الشروط المحددة لكل اتفاق . ولكي يكون التحقق فعالا يجب استخدام كل الامكانيات العلمية والتقنية المتاحة .

لذلك وافقت جمهورية المانيا الاتحادية على القرار ٣٣/ ٧١ - ياء الذى يطلب الى الأمين العام للأمم المتحدة أن يستطلع آراء الدول الأعضاء بشأن اقتراح " انشاء وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية" (A/S-10/AC.1/7)وأن يقوم ، بمساعدة فريق من خبراء حكوميين مؤهلين ، بدراسة الآثار التقنية والقانونية والمالية المترتبة على انشاء هذه الوكالة .

٢ - وترحب حكومة المانيا الاتحادية باقتراح انشاء وكالة للتوابع الاصطناعية نظرا لأنه يتمشى مع أهداف سياستها ، كما حددها المستشار الاتحادى شميت في ٢٦ أيار/ مايو ١٩٧٨ خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح . وترى الحكومة الاتحادية

أن من شأن ذلك تقليل خطر نشوب أزمة حادة وزيادة امكانية التنبؤ بالسلوك السياسي والعسكري للأطراف المعنية . والانفتاح والشفافية شرطان مسبقان لامكانية التنبؤ هذه . وفي نفس الوقت ، فان زيادة درجة الانفتاح والشفافية تساعد على زيادة الثقة بعملية التقيد باتفاقات تحديد الأسلحة. فأمننا الذاتي يتعزز عندما تؤخذ المتطلبات الأمنية للآخرين في الاعتبار بشكل كاف .

٣ - أما فيما يتعلق بصلاحيته ، فان من الواضح مع ذلك أن الاقتراح يثير عددا من الأسئلة التي يستدعي الأمر بحثها بعناية ، مثل :

(أ) المتطلبات التقنية اللازمة لوكالة التوابع الاصطناعية هذه ؛

(ب) مركز هذه المؤسسة داخل منظومة الأمم المتحدة ؛

(ج) مقدار التكاليف المطلوبة وتخصيصها ؛

(د) اشتراك البلدان التي تتوافر لديها بالفعل خبرة في ميدان التوابع الاصطناعية المخصصة للرصد ؛

(هـ) استخدام البيانات المعنية وكذلك حمايتها من سوء الاستعمال .

ولذلك ، فان جمهورية المانيا الاتحادية ترحب ببحث هذه المشاكل في اطار فريق الخبراء المقترح وتحتفظ لنفسها بحق ابداء الملاحظات على المسائل ذات الصلة في الوقت المناسب .

امبراطورية افريقيا الوسطى

[الأصل : بالفرنسية]
[١ آذار/مارس ١٩٧٩]

١ - انه لمن المشجع في الوقت الذى يشرف فيه عقد الأمم المتحدة للتنمية (١٩٧٠ - ١٩٨٠) على نهايته ، أن نلاحظ أن ثمة ظروفا سياسية وعلمية جديدة قد أدت مجتمعة الى تقدم المجتمع العالمي بمزيد من الثبات في طريق القضاء التام على سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح العام الكامل .

٢ - وهذه الظروف الجديدة هي أساسا ، من جهة ، تلك الظروف التي انبثقت عن الاستنتاجات التي لم يسبق لها مثيل ، المحرزة في الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، ومن جهة أخرى ظروف التقدم التقني والعلمي الهائل ، المحرز في ميدان الرصد بواسطة التوابع الأرضية الاصطناعية .

٣ - وقد عكست هذه الدورة ، بصورة باهرة ما للبشرية من تطلعات عميقة الى السلم والى نزع السلاح ، وذلك من خلال ما تقدمت به من اقتراحات مثيرة سواء البلدان غير المنحازة التي كانت قد دعت لعقد هذه الدورة أو البلدان المصنعة .

٤ - ومن بين جميع هذه المقترحات ، تود امبراطورية افريقيا الوسطى أن تشير الى تلك التي ترمي الى اقامة رقابة دولية على نزع السلاح ، لأنها تعتبر أن هذا الميدان كان حتى الآن أقل الميادين الأخرى موضوعا للتأملات المثمرة .

٥ - وبالفعل ، فان حكومة امبراطورية افريقيا الوسطى ترى أنه لن يكون هناك نزع سلاح حقيقي بدون أن يتم سلفا اقامة سلطة تكون مكلفة بالقيام برصد ورقابة صارمين وفعالين على المستوى العالمي .

٦ - ويمكن أن يعهد بهذا الدور الى وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية ، التي ستتاح لها قصد انجاز مهمتها الامكانات الهائلة التي توفرها تقنيات رصد الأرض بواسطة التوابع الاصطناعية .

٧ - ومع ذلك ، فانه يتعين ، لكي تشعر بالثقة كافة الدول التي ستخضع للمراقبة في اطار برنامج نزع السلاح ، أن تشتمل الدراسات التمهيدية للآثار التقنية والمالية والادارية المترتبة على انشاء مثل هذه الوكالة ، على جوانب قانونية هامة ، ولا سيما على تدابير دولية ذات صبغة غير تمييزية ، وأن تنص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

٨ - ولذلك ، فان امبراطورية افريقيا الوسطى تؤيد ماجاء في الفقرتين ٢ و ٣ من قرار الجمعية العامة ٣٣ / ٧١ ياء الذى يدعو الأمين العام الى القيام اعتبارا من ١ أيار/مايو ١٩٧٩ بمساعدة فريق من خبراء حكوميين مؤهلين ، باجراء دراسة شاملة لمسألة انشاء الوكالة المنصوص عليها أعلاه ، وذلك قصد التقدم بتوصيات الى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة والثلاثين .

أوروغواى

[الأصل : بالأسبانية]
[٣ أيار/مايو ١٩٧٩]

ان حكومة أوروغواى تؤيد مشروع انشاء " وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية "، بوصفها أسلوبا جديدا للمراقبة الدولية لبرامج نزع السلاح .

ايطاليا

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٠ آذار/مارس ١٩٧٩]

١ - استقبلت ايطاليا ، التي كانت ضمن الدول المشتركة في تقديم قرار الجمعية العامة ٣٣ / ٧١ ياء ، بالتأييد المذكرة الفرنسية التي قدمت الى الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٨ (A/S-10/AC.1/٩). فالحكومة الايطالية مقتنعة بالحاجة الى

تعزيز الثقة والأمن الدولي عن طريق ايجاد وسائل تحقق كافية على الصعيد الدولي . وفضلا عن ذلك ، فان هذا الرأى يتفق مع الفلسفة المعرب عنها في ورقة العمل الايطالية الواردة في الوثيقة A/AC.18/110 ، التي اقترح فيها ، في جملة أمور ، انشاء هيئة دائمة يعهد اليها بالتحقق من تدابير نزع السلاح .

٢ - وفي حين ترغب حكومة ايطاليا في تأكيد رأيها الايجابي بشأن المبادرة الفرنسية ، فانها تود أيضا أن تؤكد الأهمية الخاصة التي تعلقها على الدراسة المنشودة المتعلقة بالآثار القانونية والتقنية والمالية المترتبة على انشاء وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية - وهي دراسة يمكن لنتائجها ، علاوة على ذلك ، أن تصبح أحد العناصر الأساسية لانشاء وكالة ذات نطاق أوسع للتحقق من اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة .

باكستان

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٩ آذار/مارس ١٩٧٩]

تؤيد حكومة باكستان اقتراح انشاء وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية عملا بما جاء في الفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ٣٣ / ٧١ ياء . وستقوم حكومة باكستان ، اذا دعت الضرورة ، بعرض مزيد من آرائها المتعلقة بطريقة عمل الوكالة الدولية لتوابع الرصد الاصطناعية ، وما الى ذلك ، في مرحلة لاحقة .

البرتغال

[الأصل : بالفرنسية]
[٢ آب/أغسطس ١٩٧٩]

١ - لقد برهن المجتمع الدولي بموافقته على الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة على تصميمه من جديد على مواصلة جهوده بغية التوصل الى نزع سلاح عام كامل . وترى الحكومة البرتغالية في هذه الظروف ان انشاء آليات لمراقبة اتفاقات نزع السلاح الثنائية والمتعددة الأطراف يشكل مهمة ملحة ، الى حد أن أمن الدول الأطراف في هذه الاتفاقات يظل غير مكفول مالم تكن هناك مراقبة فعالة . ومن شأن ذلك أن يؤدى الى تدهور واضح في جو الثقة الذى لا غنى عنه لمواصلة جهود نزع السلاح .

٢ - وترى الحكومة البرتغالية في هذا الصدد أن تطور التقنيات التي تسمح باطلاق التوابع الاصطناعية لمراقبة الأرض ، وعملها بصورة فعالة - وهي المهام التي يمكن أن تمارسها الوكالة

الدولية المقترحة لمراقبة اتفاقات نزع السلاح ـ يمكن أن يسهم مساهمة ايجابية في حل المشكلة الدقيقة المتعلقة بالمراقبة .

٣ ـ وعليه ، فان الحكومة البرتغالية ترى أن الدراسة المنصوص عليها في الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٣٣ / ٧١ ياء المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ستكون ذات فائدة كبرى .

٤ ـ وعلى الرغم من أن البرتغال مقتنعة من جانبها بأن الاسهام الذى ستقدمه وكالة من النوع المقترح انشاؤه سيكون ايجابيا ، فانها ترى ، مع ذلك ، ان المجتمع الدولي لن يكون فكرة محددة عن المغزى الحقيقي لهذا الاسهام الا بعد اجراء الدراسة المشار اليها أعلاه . ولذلك فان هذه الدراسة يجب أن تجيب بصورة محددة وبدقة على جميع التساؤلات التي ترمي الى تحديد ما اذا كانت هذه الوكالة قابلة للاستمرار أم لا ، وذلك بعد تحليل جملة أمور منها المشاكل التالية :

(أ) الحصول على التكنولوجيا اللازمة ـ المتاحة لعدد قليل من البلدان ؛

(ب) معالجة المعلومات التي تم الحصول عليها بالتوابع الاصطناعية ، مع مراعاة امكانية الاختلافات حول تفسيرها وضرورة حسم هذه الاختلافات ؛

(ج) الوصول الى المعلومات التي تم الحصول عليها ، خاصة فيما يتعلق بالبلدان التي لا تملك وسائل الحصول على معلومات مماثلة ؛

(د) استحداث وسائل ملائمة لتوزيع هذه المعلومات تحترم في آن واحد أمن كل دولة (خاصة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية) وحق كل دولة طرف في أن تحاط علما بالانتهاكات التي قد تكتشف ؛

(هـ) تقييم النفقات الناجمة عن اعتماد المشروع والبحث عن الوسائل المالية الملائمة .

٥ ـ ويمكن للمذكرة المقدمة من الحكومة الفرنسية (الوثيقة A/S-10/AC.1/7 المؤرخة في ١ حزيران / يونيه ١٩٧٨) أن تستخدم كأساس من قبل الخبراء المكلفين باجراء الدراسة المنصوص عليها في القرار ٣٣ / ٧١ ياء . وترى الحكومة البرتغالية أنه ينبغي لفريق الخبراء المشار اليه أن يجيب على الأسئلة الواردة نصا أو ضمنا في المذكرة مع التعمق في دراسة المشاكل الناجمة والقيام ، اذا اقتضت الحاجة ، باستقصاء الحلول البديلة الممكنة .

بلجيكا

[الأصل : بالفرنسية]
[٢٨ آذار / مارس ١٩٧٩]

١ ـ ترحب الحكومة البلجيكية بكل اقتراح يرمي الى زيادة فعالية أو مقبولية عملية التحقيق التي يجب في رأيها أن تصطحب كل تدبير من تدابير نزع السلاح أو تحديد الأسلحة . ولذا فهي تتقبل بايجابية مشروع انشاء وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية .

٢ - وهي مع ذلك تتساءل عن كيفية ضمان تحقيق مثل هذا المخطط على خير وجه . وهكذا ، يبدو لها من المفيد اجراء دراسة استقصائية سبقة ، وبصفة أساسية لدى الدول الحائزة للتكنولوجيا الملائمة والتي سبق لها أن تمكنت من اكتساب بعض الخبرة في التطبيق العملي لهذه التكنولوجيا .

بوليفيا

[الأصل : بالأسبانية]
[٢٧ آذار/مارس ١٩٧٩]

توافق حكومة بوليفيا موافقة تامة على الاقتراح الفرنسي لأنها تعتقد أن الوقت قد حان لوضع وسائل المراقبة بواسطة التوابع في متناول المجتمع الدولي ؛ ولقد وفّق فخامة الرئيس جيسكار ديستانغ في اختيار التعبير عندما قال " ان مشكلة الاشراف ، كما يعرف ذلك كل شخص - حاسمة الأهمية بالنسبة الى نزع السلاح : فلا يمكن أن يتحقق نزع السلاح الحقيقي بدون رقابة فعالة " .

بيـــــرو

[الأصـــل : بالاســـبانية]
[١٠ نيسان/ابريل ١٩٧٩]

١ - ترحب بيرو باقتراح انشاء وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية ، كوسيلة للتحقق في مجال نزع السلاح .

٢ - وترى بيرو ، في هذا الصدد ، أن من الأهمية بمكان لدى دراسة الاقتراح ايلاء الأولوية للنظر ، في الآثار التقنية والمالية المترتبة على تنفيذه ، وكذلك ضمان القدر المناسب من المشاركة من جانب البلدان الحائزة لتقنيات متقدمة في هذا المجال ، حتى تساهم أوجه التقدم التـــــي حققتها في التنفيذ الكامل للاقتراح .

تركيـــــا

[الأصـــل : بالفرنســـــية]
[٣٠ آذار/مـارس ١٩٧٩]

١ - في اطار الجهود الرامية الى بلوغ الهدف الأقصى لنزع السلاح العام الكامل ، تعـــــلق تركيا أهمية خاصة على مسألة التحقيق . وبالفعل فانه " حيثما أمكن الاتفاق على تدابير صحيحـــــة للتحقيق ، ظهرت الى الوجود ترتيبات للحد من الأسلحة " (A/S-10/PV.15 ؛ ص ١١) .

٢ - ذلك هو الاقتناع الذى يحدو تركيا وهي لا تنفك تقدم دعمها الكامل لأى مبادرة رامية الى وضع أنظمة فعالة للتحقيق ، أو الى تحسين ما هو موجود من المناهج ذات الصلة باعداد وتنفيـــذ تدابير ملموسة لنزع السلاح (٢) .

٣ - وفي الاطار ذاته ، تقبلت تركيا بنفس الاهتمام ، وساندت منذ البداية ، المبادرة الفرنسية بخصوص انشاء " وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية " ، تلك الوكالة التي قد يمكنها في المستقبل ، بالاضافة الى وسائل الرصد الأخرى ، أن تسهم في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ، لفائدة البشرية ، وذلك من خلال اطلاق توابع اصطناعية دولية في مسارات مدارية ، قصد التثبـــت

---

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الاستثنائية العاشرة ، الملحـــق رقم ١ (A/S-10/1) ، المجلد السابع ، المرفق الثاني ، الجلسة ٣٦ .

من مشاركة كافة الدول في تنفيذ الاتفاقات الدولية لنزع السلاح والأمن ، وقصد تأمين توزيع البيانات التي يتم الحصول عليها بهذه الطريقة على جميع البلدان .

٤ - ومع ان تركيا لا تشترك ، في المرحلة الحالية ، في ما يحتمل أن ينجز من أعمال تقنية صرفة ، فانها ستتابع عن كثب تطور هذه الأعمال .

الجمهورية الدومينيكية

[الأصل : بالاسبانية]
[٢ نيسان/ابريل ١٩٧٩]

ترى حكومة الجمهورية الدومينيكية أن انشاء وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية يمكن أن يكون مفيدا جدا . وهي تعتقد لذلك أنه ينبغي ايلاء أشد الاعتبار للمشروع الذى قدمته الحكومة الفرنسية الى الجمعية العامة أثناء دورتها الاستثنائية العاشرة (A/S-10/AC.1/7) .

الدانمرك

[الأصل : بالانكليزية]
[١٩ آذار/مارس ١٩٧٩]

١ - توافق الحكومة الدانمركية على ضرورة النظر في امكانية زيادة الافادة من التكنولوجيا الحديثة ، بما في ذلك التوابع الاصطناعية للمراقبة ، في عملية التحقق الدولي من اتفاقات نزع السلاح . ويمكن للتقدم المحرز في تكنولوجيا الفضاء ، اذا حوّل بالتدريج نحو جعل أجهزة الرصد أكثر دقة ، أن يسهم اسهاما هاما في تعزيز الثقة والأمن الدوليين .

٢ - وعلى ذلك ترحب الحكومة الدانمركية بما قررته الجمعية العامة ، في قرارها ٣٣/٧١ ياء ، الذى رجت فيه من الأمين العام أن يقوم ، بمساعدة فريق من خبراء حكوميين مؤهلين ، باجراء دراسة عن الآثار التقنية والقانونية والمالية المترتبة على انشاء وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية ، وتتوقع الحكومة الدانمركية أن تتيح هذه الدراسة معلومات ذات صلة بالموضوع بقصد النظر مرة أخرى في الجدوى العملية لانشاء وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية .

رومانيـــا

[الأصـل : بالفرنســـية]
[١٤ أيار/مايـــو ١٩٧٩]

١ - يحتل اعتماد مجموعة تدابير فعالة لوضع حد لسباق التسلح وبناء عالم بدون أسلحـة وبدون حروب مكانا من الدرجة الأولى وبصورة مستمرة في اطار سياسة الانفراج والأمن والتقدم التي تشجعها رومانيا وفي تصور ونشاط الرئيس نيقولاى تشاوشيسكو .

٢ - وان رومانيا ترى أن اتخاذ تدابير محددة لنزع السلاح يعد جزءا لا يتجزأ من عملية تحسين الجو السياسي الدولي ودعم الانفراج والثقة والتعاون السلمي بين الدول ، على أساس المساواة في الحقوق واحترام مبادئ الاستقلال والسيادة الوطنية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخليـــة ، والسلامة الاقليمية ، والنفع المتبادل ، وعدم اللجوء الى القوة أو الى التهديد باستخدامها فـــي علاقاتها .

٣ - وان إعمال جميع التدابير التي ترمي الى وقف سباق التسلح والانتقال الى نزع السلاح يجب أن يتم ، في نظر بلدنا ، في ظل مراقبة ملائمة . وتقتضي مثل هذه المراقبة اتفاق جميع البلـــدان الحائزة للأسلحة النووية أو غير الحائزة لها ، كما أنها يجب أن تضمن التنفيذ السليم الدقيـــق الأمين للالتزامات التي تضطلع بها الدول .

٤ - ويمكن من هذا المنطلق أن يشكل الاقتراح الخاص بانشاء وكالة دولية لتوابع الرصـــد الاصطناعية ، وسيلة فعالة ، يقبلها الجميع ، لتحقيق الهدف المنشود .

٥ - وترى الحكومة الرومانية أن أية آلية للتحقق من إعمال تدابير نزع السلاح ومراقبتها ينبغـي أن تستجيب للمعيارين التاليين :

(أ) أن تكون جزءا لا يتجزأ من اتفاقات نزع السلاح التي ينبغي أن توضح بصـــورة محددة هدف المراقبة وطريقة تنفيذها في كل مرحلة وكل تدبير ؛

(ب) أن تكون مفتوحة لاشتراك جميع الدول المعنية بتحقيق تدابير نزع السلاح المتفـق عليها وتؤمن وصول جميع هذه الدول على قدم المساواة الى المعلومات المستمدة من المراقبة .

٦ - وترى الحكومة الرومانية أن تعمل الوكالة الدولية لتوابع الرصد الاصطناعية في اطار الأمـــم المتحدة .

٧ - ومن الضروري فيما يتعلق بنشاط الوكالة الدولية لتوابع الرصد الاصطناعية ابلاغ نتائـــج المراقبة والبحوث التي تجرى الى جميع الدول والى الرأى العام عامة .

٨ - وينبغي أن تكون للنتائج المستخلصة من أنشطة الوكالة قوة اثباتية في الهيئات والآليـــات المسؤولة عن ضمان احترام اتفاقات نزع السلاح .

٩ - ويمكن في مرحلة لاحقة استخدام خدمات الوكالة في الأغراض السلمية من أجل الاستفادة من المزايا التي يتيحها الاستشعار عن بعد .

١٠ - ويمكن تمويل الوكالة من الأموال التي ستفرج عنها تدابير نزع السلاح . وينبغي أن تضع أكثر البلدان تسلحا تحت تصرف الوكالة ، في المرحلة الأولى ومجانا ، شبكة توابع اصطناعية للرصد . كما ينبغي تقديم الخدمات التي ستحصل عليها الدول الأعضاء مجانا .

١١ - وترى الحكومة الرومانية أنه ينبغي ، في الوقت الذى يجرى التفاوض فيه بشأن اتفاقات محددة لنزع السلاح ، اجراء بحث على مستوى الخبراء لجميع الجوانب التقنية الاقتصادية والمالية والقانونية المتعلقة بانشاء وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية . ويمكن في هذا الصدد أن يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تقديم دراسة أولية للجمعية العامة .

السويد

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٠ نيسان/ابريل ١٩٧٩]

١ - أيدت الحكومة السويدية وشاركت في تقديم قرار الجمعية العامة ٣٣/٧١ - باء المتعلق باقتراح انشاء وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية . ويتمشى هذا التأييد مع جهود السويد في السعي الى ايجاد مناهج وآليات فعالة للتحقق من تنفيذ الاتفاقات الدولية في ميدان نزع السلاح . وقد سبق أن اقترحت السويد وبلدان أخرى قبل ذلك في مؤتمر لجنة نزع السلاح انشاء وكالة دولية للتحقق تجمع كل جوانب التحقق . ويمكن أن تكون وكالة توابع الرصد الاصطناعية عنصرا هاما من نظام شامل لمراقبة تدابير نزع السلاح والتحقق منها .

٢ - وستباشر الوكالة الدولية لتوابع الرصد الاصطناعية وظيفة هامة من شأنها تعزيز الثقة والأمن الدوليين . وعلاوة على ذلك ، فان من شأن المعلومات التي تجمعها التوابع الاصطناعية للمراقبة أن تسهم في تسوية النزاعات بين الدول ، بتوفير البيانات عن الوقائع التي أثارت هذه النزاعات .

٣ - وترى السويد أن من المهم جدا أن تحتل الوكالة المقترحة مركزا مستقلا في منظومة الأمم المتحدة . والمركز المقترح لها على شكل وكالة متخصصة سوف يضمن استقلال هذه المؤسسة .

٤ - وعند دراسة فريق الخبراء للآثار المترتبة على انشاء وكالة لتوابع الرصد الاصطناعية ، تقتضي الحاجة الى النظر في عدة مسائل من بينها :

(أ) ما هي أنواع الأنشطة التي تصلح للمراقبة بالتوابع الاصطناعية ، وبالتالي أية اتفاقات من الاتفاقات الحالية لتحديد الأسلحة وكذلك من الاتفاقات التي قد تبرم في المستقبل المنظور ، يمكن مراقبتها بالتوابع الاصطناعية ؟

(ب) الى أى مدى تكفي المعلومات المتحصلة من التوابع للحصول على صورة موثوقة لتدابير نزع السلاح ؟

العـــراق

[الأصـل : بالانكليزيـــة]
[١٦ آذار/مـارس ١٩٧٩]

توافق حكومة العراق على اقتراح انشاء وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية ، على النحـو المشروح في المذكرة المؤرخة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٨ والمقدمة من الحكومة الفرنسية الى الـدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (A/S-10/AC.1/7) .

فرنســا

[الأصـل : بالفرنســية]
[٢ نيسان/ابريـل ١٩٧٩]

١ - أكد رئيس الجمهورية الفرنسية في الكلمة التي ألقاها في الدورة الاستثنائية العاشـرة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، أن مشكلة التحقق هي مشكلة بالغة الأهميـة بالنسبة لنزع السلاح ، وأعرب عن أمله في أن تتاح للمجتمع الدولي أحدث وسائل الرصد في شـكل التوابع المخصصة لمراقبة الأرض ، وتحقيقا لهذه الغاية ، اقترح اجراء دراسات حول امكانية انشـاء " وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية " .

٢ - وقد وردت هذه الفكرة من جديد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة . وفي الدورة العادية الثالثة والثلاثين للجمعية العامة ، كانت الفكرة موضوع قرار ينص علـى اجراء دراسة في هذا الموضوع ، وهو قرار تقدمت به فرنسا و ٢٦ دولة أخرى ، واعتمد بأغلبيـة كبيرة جدا .

٣ - ولا شك أن فرنسا ترحب بالاهتمام الذى أبداه المجتمع الدولي بمشروع عملي ، لا تزال فرنسا مقتنعة بأن تنفيذه يساعد على احراز تقدم ، سواء في ميدان نزع السلاح أو فيما يتعلق بتعزيـز الأمن .

٤ - وفي ١ حزيران/يونيه تقدمت فرنسا في الدورة الاستثنائية العاشرة بمذكرة (A/S - 10/AC.1/7) تتضمن اقتراحات بخصوص الجوانب الرئيسية لاقتراحها . وهي تود ، دون تكرار جميـع تفاصيل تلك المذكرة ، أن تؤكد النقاط التالية :

٥ - ان الوكالة ستعمل وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، محترمة الحقوق السياديـة للدول . وستتمثل وظائفها في الاشتراك في مراقبة تنفيذ الاتفاقات الدولية لنزع السلاح والأمـن ، والاشتراك في التحقيق في أوضاع معينة . وفي الحالة الأولى تقوم الأطراف في اتفاق لنزع السلاح ،

معا ، بتحديد الرابطة الواجب ايجادها بين الاتفاق وأعمال الرصد التي تضطلع بها الوكالة . وفي الحالة الثانية ، يمكن لمجلس الأمن أن يستعين بالوكالة ، وفقا للمادة ٣٤ من ميثاق الأمم المتحدة .

٦ - ان الوكالة ستنشأ بوصفها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة . وسيقدم ممثل فرنسا في فريق الخبراء الحكوميين مشروع نظام أساسي لها .

٧ - ان الوكالة ستنمّي مواردها تدريجيا ، بحيث تماشي التوسع في الوظائف التي تعهد اليها ، كما هو مبين في نظامها الأساسي .

٨ - ان فرنسا تعي مدى تعقد المهمة التي تدعو الدول الأخرى الى الاشتراك فيها . ولهذا السبب ذاته ترى فرنسا أن الدراسات التي ستجرى بشأن هذا الموضوع يجب أن تجرى بأقصى ما يمكن من الفعالية . وهي على ثقة من أن أعمال فريق الخبراء الحكوميين المؤهلين الذى سيجتمع مرتين ، في حزيران/يونيه ، وأيلول/سبتمبر القادمين ستحقق هذا التوقع . وقد يكون من المرغوب فيه ، لهذا الغرض ، أن يتاح للخبراء الاستماع الى اختصاصيين من كل المشارب .

فنزويلا

[الأصل : بالاسبانية]
[١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٩]

بقرار من حكومة فنزويلا ، تم انشاء فريق خبراء حكوميين للاضطلاع بدراسة الآثار التقنية والقانونية والمالية المترتبة على انشاء وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية ؛ وبدأ الفريق أعماله اعتبارا من ١ أيار/مايو ١٩٧٩ .

فنلندا

[الأصل : بالانكليزية]
[٢ آب/أغسطس ١٩٧٩]

١ - ان المسائل المتعلقة بالتحقق من التقيد باتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، وحل هذه المسائل بما يرضي جميع الأطراف المعنية هما عنصر جوهرى في العملية المؤدية الى مثل هذه الاتفاقات . وتتوقف أساليب التحقق من الاتفاقات كل على حدة ، بوجه عام ، على مضمون ومجال الاتفاقات ذاتها .

٢ - وقد أيدت حكومة فنلندا القرار ٣٣/٧١ (ياء) الذى اتخذته الجمعية العامة بشأن موضوع

مراقبة اتفاقات نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي . وكان ذلك لاعتقادها بأن الاقتراح المقدم من الحكومة الفرنسية بشأن انشاء وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية يستحق مزيدا من الدراسة ولأنها توافق على الهدف المعلن للوكالة المقترحة وهو دفع جهود نزع السلاح الى الأمام وتعزيز الأمن والثقة الدوليين .

٣ - وهناك عدد من المشاكل القانونية والمالية والتكنولوجية المتعلقة بانشاء الوكالة المقترحة والتي يتعين النظر فيها قبل اتخاذ قرارات أخرى بشأن الاقتراح . وينبغي قبل كل شيء ، تقييم الاقتراح وعناصره في ضوء نتائجه المقصورة على تيسير المفاوضات التي تهدف الى اتخاذ تدابير محددة لنزع السلاح .

٤ - والدول الحائزة على التكنولوجيا المناسبة للوكالة المقترحة سيكون لها ، على وجه الخصوص ، وضع حاسم فيما يتعلق بجدوى الاقتراح أو بامكانية تنفيذه .

قطر

[الأصل : بالعربية]
[٢٩ آذار/مارس ١٩٧٩]

ان دولة قطر من البلدان النامية ، وتؤمن ايمانا قويا بالعلاقة الوثيقة بين التنمية ونزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي . ولذلك فهي تؤيد كل ما من شأنه الاسهام في جهود نزع السلاح وفي تعزيز الأمن والثقة الدوليين . ومن أجل هذا تؤيد قطر من حيث المبدأ اقتراح انشاء وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية لأنها ستكون من وسائل الرقابة الدولية الفعالة المحققة لضمان النزع الكامل والشامل للسلاح . الا أنها تنتظر نتائج الدراسة التي ينبغي القيام بها لهذا الاقتراح من جميع النواحي القانونية والمالية ، وما يترتب عليه من التزامات دولية ، وعندئذ يمكن لحكومة قطر أن تعلن رأيها النهائي في هذا الشأن .

كندا

[الأصل : بالانكليزية]
[٢ أيار/مايو ١٩٧٩]

١ - كان من رأى الحكومة الكندية دائما أن اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح تحتاج الى تحقق كاف من الالتزام بها اذا أريد لها أن تبعث في نفوس الأطراف المعنية الثقة في أنه يجرى احترام شروطها . كما تعتقد كندا أنه يمكن ، فيما يتعلق باقتراحات معينة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح ، أن يتبين أن منهجيات التحقق المختلفة تطبق تطبيقا خاصا . فاسلوب الاستشعار عن

يعد بواسطة التوابع الاصطناعية يبشر بزيادة القدرة الى درجة كبيرة على رصد مدى الالـــــتزام بتعهدات محددة . ولهذا أيدت الحكومة الكندية في هذا الاطار قرار الجمعية العامة ٣٣/٧١ ياء المتخذ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ والذى طلب معرفة آراء الدول الأعضاء حيـــال الاقتراح الرامي الى دراسة انشاء وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية .

٢ - وقد درست الحكومة الكندية بعناية المذكرة التي قدمتها حكومة فرنسا الى دورة الجمعيـة العامة الاستثنائية العاشرة عن هذا الموضوع (A/S-10/AC.1/7) . وهي توافق على الفقرة ١٠ منها التي تقول : " ان مهمة الوكالة الدولية لتوابع الرصد الاصطناعية هي الاسهام في جهود نزع السلاح وفي تعزيز الأمن والثقة الدوليين " ، رهنا بالتعليقات الأولية التالية .

٣ - فيما يتعلق بوظائف الوكالة المقترحة يلاحظ أن هذه الوظائف ستتباين وذلك حسب ما اذا كانت الاتفاقات التي ستجرى مراقبتها هي اتفاقات جديدة أم قديمة . وفي حالة الاتفاقات القديمة ينبغي ، كما جاء في الفقرة ١٧ من المذكرة ، احصاء الاتفاقات القائمة لتحديد أيّـها يمكن مراقبته بالتوابع الاصطناعية . ومن المقترح أن يكون هذا الموضوع من بين الموضوعات التي قد يرغب فريـق الخبراء الاستشاريين في ايلائه أولوية الاهتمام ؛ ومن الواضح أنه ينبغي تحديد طبيعة العمـل الذى سيتم القيام به بدرجة معقولة من الدقة قبل اتخاذ خطوات لانشاء الجهاز الجديد . وينبغي تقييم النتائج الحقيقية المترتبة على استخدام هذا الاسلوب لأغراض تحديد الأسلحة اذا أريـد النظر الى تطبيقه بثقة عند وضع اتفاقات جديدة .

٤ - وتجدر الاشارة الى أن تعاون الدول التي لديها خبرة عملية في هذا الميدان ، هو أمر جوهرى ، كما هو الحال فيما يتعلق بجوانب أخرى من هذا الاقتراح ، اذا أريد للدراســـة أن توفر الارشاد للدول الأخرى . وفي الوقت ذاته ، فانه قد لا يكون من الواقعية توقع قيام أكثـــر الدول تقدما من الناحية التقنية بالكشف عن المدى الكامل لخبرتها في هذا المجال .

٥ - ويميل الاستشعار عن بعد الذى يجرى حاليا بواسطة التوابع الاصطناعية الى جمع معلومات على نطاق أوسع مما هو لازم فعلا لأغراض التحقق من الالتزام بأى اتفاق لتحديد الأسلحة ونـــزع السلاح . ولذلك قد تكون هناك ضرورة لمراعاة حسن التمييز الى حد ما فيما يتعلق بنطـــاق البيانات اللازمة .

٦ - وفيما يتصل بالنظام الأساسي للوكالة المقترحة ، قد يكون من المستصوب عدم البت في هذا الأمر الى أن يكون بالامكان تقييم مسألتي التنظيم والتكاليف . ذلك أن منظومة الأمم المتحدة تواجه أصلا مشكلتين صعبتين تتعلقان بالتنسيق والازدواجية الواضحة في المهام . ولم يتم الاتفاق علـى الأولويات . وسلطات اتخاذ القرارات ، وخاصة فيما يتعلق بالحالات التي تمس السلم والأمـــن ، هي قضايا تختلف عليها . ولذلك فان صلاحيات الوكالة الدولية لتوابع الرصد الاصطناعية ســتكون قضية حاسمة . كما أن من المرجح أن يكون هناك اهتمام شديد بالتكاليف المتعلقة بوكالة من هـذا النوع .

٧ - وأحد جوانب الاقتراح التي تستلزم الدراسة بدقة في هذا الصدد هو نوع التنظيم الذي سيجعل من الوكالة ، في الواقع ، " مكتبة " للمعلومات المجمعة . ويتوقف جزء كبير من أهمية البيانات على المقارنة على مر الزمن ، الأمر الذي يثير مسائل تتعلق لا بجمع البيانات وتخزينها واسترجاعها فقط ، بل كذلك بالتجهيز المتواصل لها . وفي حين انه من الجائز أن يكون من السهل نسبيا تقدير التكاليف المتصلة بكل تابع اصطناعي على حدة وعمليات اطلاقه ، الا أنه يوجد على الأقل عامل على نفس الدرجة من الأهمية يتعلق بالتكاليف المستمرة ، ولاسيما على المدى الأطول .

٨ - ولذلك ، فان الحكومة الكندية ترى أن هناك فائدة في النظر في بعض هذه المشاكل التي يقصد بها التوضيح فقط . ومن الممكن عندئذ تقرير ما اذا كان استخدام التوابع الاصطناعية هو وسيلة عملية للمراقبة والتحقق المتعددي الأطراف لاتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح .

كوبا

[الأصل : بالاسبانية]
[١٣ آذار/مارس ١٩٧٩]

١ - ان حكومة جمهورية كوبا تعلق أكبر الأهمية على الطريقة التي يمكن بها القيام ، على نحو كاف وفعال ، بمراقبة تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بنزع السلاح . ومن الضروري لكي تحظى هذه المراقبة بثقة الدول أن تنفذ بدقة وأن تتصل اتصالا مباشرا بتدابير فعالة لنزع السلاح .

٢ - وينبغي ألا تشكل مراقبة اتفاقات نزع السلاح تدخلا في الشؤون الداخلية للدول بأي حال من الأحوال . ولذلك فان التوصل الى طريقة خاصة لمراقبة كل تدبير لنزع السلاح ، تقبلها الدول الأطراف في هذا التدبير ، هي على ما يبدو أنسب شكل لحل الخلافات القائمة في هذه المسألة .

٣ - أما المشروع الوارد في الوثيقة A/S-10/AC.1/7 بشأن انشاء وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية ، فانه لا يكفل تحقيق الشروط الأساسية المذكورة أعلاه ، اذ قد ينجم عن تنفيذه عرقلة التوصل الى تدابير أكثر فعالية ، مما سيعود بالضرر وليس بالفائدة على تطبيق اتفاقات نزع السلاح على النحو السليم .

الكويت

[الأصل : بالانكليزية]
[١٣ آذار/مارس ١٩٧٩]

تحبذ حكومة دولة الكويت ، من حيث المبدأ ، اقتراح انشاء وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية وتنتظر بأمل نتائج الدراسة التي سيجريها الأمين العام عن الآثار التقنية والقانونية والمالية المترتبة على انشاء الوكالة المذكورة . بيد أن حكومة الكويت تحتفظ بآرائها النهائية بشأن هذه المسألة الى أن يتم نشر الدراسة والى أن تصبح الآثار المترتبة على انشاء الوكالة المقترحة مفهومة تماما .

كينيـــا

[الأصـــل : بالانكليزيـــة]
[١٩ حزيـران/يونيـه ١٩٧٩]

ما زلنا نتخذ موقف التأييد المستمر للاقتراح الداعي الى انشاء وكالة دولية لتوابع الرصـد الاصطناعية على النحو الموضح في مذكرة مؤرخة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٨ مقدمة من الحكومة الفرنسيـة الى الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة .

مصـــر

[الأصـــل : بالانكليزيـــة]
[١١ نيسان/ابريـــل ١٩٧٩]

١ - ترى حكومة جمهورية مصر العربية ان اقتراح انشاء وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعيـــة سليم للغاية وسيفضي بشكل ايجابي الى حل مشاكل الرصد . وانشاء هذه الوكالة سيتيح للمجتمـــع الدولي ، تحت رعاية الامم المتحدة ولاول مرة ، طريقة اضافية للتحقق تقوم على تدابير غير تمييزيـــة ولا تمثل تدخلا في الشؤون الداخلية للدول .

٢ - وان استخدام تقنيات البحث والتقدم العلميين في تكنولوجيا توابع الرصد الاصطناعيـــة الارضية سيساعد على حل مشاكل معقدة تواجهها البشرية ، وذلك من خلال تعزيز صون السلـــم والأمن الدوليين .

٣ - بيد ان حكومة مصر ترغب في ابداء الملاحظات التاليـة :

(أ) من الضروري ايضاح النظام والوصف التقني اللذين سيمثلان الاختصاصات الاساسية للوكالة . ولابـد من الرد على أسئلة مثل : هل سيكون استرجاع البيانات من خلال نظام الامـــم المتحدة لمعالجة البيانات أم عن طريق محطات الاستقبال ؟ وفي هذا الصدد لابـد من وضع أنظمة محددة لحل مشاكل مثل امكانية الوصول الى هذه المعلومات وتبادلها .

(ب) كما أنه لابد من الرد على أسئلة مثل تحديد مصادر تمويل الوكالة الجديـــدة . ولذلك تؤمن مصر بأن الدراسة المقترحة التي سيجريها الأمين العام بمساعدة فريق من الخبـــراء الحكوميين المؤهلين ستكون حاسمة في تحديد معظم هذه المسائل القانونيـة والتقنية والماليـــة والمساعدة على حلها .

(ج) وفضلا عن ذلك ، تؤكد مصر مبدأ شمولية تطبيق اساليب التحقق التي تستخدمهـا الوكالة المقترحة ، ويجب النص على هذا المبدأ في ميثاق الوكالة الجديدة . ولذلك ، فمن المفيـد

ان تنعكس مبادئ الضمانات الواردة بميثاق الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ميثاق الوكالة الجديدة . وفي هذا الصدد ، ونظرا لأن التحقق لا يقوم فقط على التفتيش ، فسيكون من اللازم الجمع بين الضمانات وأساليب التحقق التي تستخدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وبين تلك التي يمكن ادخالها في ميثاق الوكالة الجديدة للتوابع الاصطناعية من أجل تحقيق قسط أوفر من الدقة في أساليب التحقق والمراقبة .

(د) وتود مصر أيضا أن تؤكد على الاهمية التي تعلقها على الاساليب التقليدية في التحقق كخطوة ملموسة نحو تحديد الاسلحة ومراقبتها . وعلى الوكالة المقترحة للتوابع الاصطناعية ان تستكمل هذه الاساليب بتقديم البيانات من خلال اسلوب في التحقق يكون اكثر تقدما وأرقى تكنولوجيا .

٤ - وأخيرا ، تود حكومة جمهورية مصر العربية أن تعرب عن استعدادها للمشاركة في الدراسة سابقة الذكر .

المكسيك

[الأصل : بالاسبانية]
[٢٨ آذار/مارس ١٩٧٩]

تؤيد المكسيك ، من حيث المبدأ ، ومع مراعاة نتائج الدراسة التي ستجرى بشأن مختلف نواحي مراقبة اتفاقات نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي المشار اليها في قرار الجمعية العامة ٣٣/٧١ باء ، انشاء وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية ، حيث تعتقد ان طريقة المراقبة هذه يمكن أن تستخدم على هذا النحو لخدمة المجتمع الدولي في مراقبة اتفاقات نزع السلاح .

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

[الأصل : بالانكليزية]
[٩ نيسان/ابريل ١٩٧٩]

١ - تدرك المملكة المتحدة الدور الهام الذي صارت التوابع الاصطناعية المخصصة للمراقبة تقوم به في التحقق من تنفيذ اتفاقات تحديد الاسلحة . وتأمل الحكومة البريطانية أن يساعد هذا العامل على حفز مزيد من التقدم بشأن اتخاذ تدابير متوازنة لتحديد الاسلحة ونزع السلاح ، يمكن ان تتوفر للاطراف في ظلها ثقة تامة في مراعاة الاطراف الاخرى لها .

٢ - وينبغي ان يستهدف انشاء اية وكالة زيادة احتمال تحقيق مزيد من التدابير لتحديد الاسلحة . وينبغي بذل العناية لتجنب ان تحرك قد يضر بالتحقق الفعال من تنفيذ الاتفاقات الحالية لتحديد الاسلحة .

٣ - وتلاحظ المملكة المتحدة ان الامين العام سيقوم ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣/٧١ ياء ، باجراء دراسة عن الآثار التقنية والقانونية والمالية المترتبة على انشاء وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية . وتقترح الحكومة البريطانية ان تكون المسائل المبينة ادناه من بين المسائل التي توضع نصب الأعين عند تنفيذ تلك الدراسة .

٤ - سيكون من اللازم النظر في تحديد الدولة او السلطة التي ستقوم ببناء وتشغيل ودفع تكاليف التوابع الاصطناعية المخصصة لوكالة دولية . وستكون هناك حاجة الى اتخاذ ترتيبات دولية متوازنة لتحديد الاولويات في اعمال اية وكالة ، ولا سيما في مناطق العالم التي ينبغي مراقبتها عن طريق التوابع الاصطناعية ؛ والى تنسيق وتجهيز ونشر البيانات الناتجة . وسيلزم بذل العناية لمنع قيام مصاعب أو خلافات فيما يتعلق بالتفسيرات المتفق عليها للبيانات . كما سيلزم استحداث طرق تضمن ألا تصبح مسألة الحصول على معلومات من التوابع الاصطناعية موضع نزاع بين الدول الاعضاء في الامم المتحدة . وتكاليف تشغيل الوكالة مسألة هامة ستحتاج الى دراسة دقيقة . وبالنظر الى ان الامر ينطوي على استعمال تكنولوجيا متقدمة ، فان التكاليف السنوية يمكن ان تكون عالية جدا وسيكون من اللازم تحديد ما اذا كانت الدول الاعضاء في الامم المتحدة تستطيع تحملها وكيفية ذلك .

٥ - ومع أن بعض هذه المسائل قد ينطوي على صعوبة ، وانها جميعا تتطلب تحليلا تفصيليا ، فان المملكة المتحدة تأمل في ان توضح نتائج الدراسة المنتظرة احتمالات النجاح في انشاء وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية بغية تسهيل تحقيق تقدم في تحديد الاسلحة .

موريشيوس

[الأصل : بالانكليزية]
[١٩ آذار/مارس ١٩٧٩]

تؤيد حكومة موريشيوس اقتراح انشاء وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية .

النرويج

[الأصل : بالانكليزية]
[٣٠ آذار/مارس ١٩٧٩]

أيدت حكومة النرويج في الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة فكرة اجراء دراسة للآثار التقنية والقانونية والمالية المترتبة على انشاء وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية . ذلك ان من شأن هذه الوكالة ان تسهم في تعزيز الأمن والثقة الدوليين مما يؤدي الى زيادة أمن المجتمع

العالمي كله . كما يمكن ان تسهم في حل المشاكل المتصلة بالمعلومات والرصد والتحقق في مجال تدابير تحديد الاسلحة ونزع السلاح . واذا ما أريد لهذه الوكالة ان تضطلع بمهمتها فينبغي جمع المعلومات على اساس غير تمييزى ، وتأمين القيام بذلك تأمينا كافيا عن طريق الاطار التنظيمي للوكالة. ويجب ان يكون هناك شرط آخر يتمثل في ان تعزز هذه الوكالة دور الامم المتحدة في ميدان نزع السلاح .

النمسا

[الأصل : بالانكليزية]
[١٠ أيار/مايو ١٩٧٩]

١ - بالنظر الى الصعوبات المتشعبة التي تجابه اثناء ما يبذل من جهود لاتخاذ خطوات عملية لتحقيق نزع السلاح ، ولاسيما افتقار الدول للثقة المتبادلة فيما بينها ، سعت النمسا دائما بكل ما أوتيت من جهد لتشجيع اتخاذ تدابير بناء الثقة التي تستهدف تخفيف الريبة والتوتر وبالتالي تيسير اتخاذ تدابير حقيقية لنزع السلاح . وفي الوقت ذاته ، ترى النمسا انه لا يمكن لاتفاقات تحديد الاسلحة ونزع السلاح ان تكون فعالة وأن تسفر عن نتائج ايجابية الا اذا كان بالامكان التحقق من الوفاء بها بما يكفي لتعزيز الثقة في التقيد تقيدا صحيحا ومتبادلا بالالتزامات التي تضطلع بها جميع الاطراف المتعاقدة . وأخيرا فانه ينبغي ، في سبيل تنفيذ اتفاقات نزع السلاح تنفيذا ناجحا ، استكشاف امكانية الاستفادة من الانجازات التكنولوجية القائمة واستخدامها .

٢ - وعلى اساس هذه الاعتبارات أيّد وزير الخارجية النمساوى ، من ناحية المبدأ ، في بيانه امام دورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة ، اقتراح الحكومة الفرنسية بانشاء وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية . وعلاوة على ذلك ، اشتركت النمسا في تقديم مشروع القرار الذى اعتمدته الجمعية العامة وصدر بوصفه القرار ٣٣ / ٧١ باء . ومن شأن تنفيذ هذا الاقتراح أن يشكل مساهمة هامة في تعزيز اجراءات التحقق الدولي وأن يفيد في الوقت ذاته في بناء الثقة .

٣ - وعدم تمكن جميع الدول تقريبا ، بحكم الواقع ، من القيام ، على سبيل المثال ، بمراقبة الوضع الراهن لمنظومات الاسلحة النووية الاستراتيجية ، التي تعرض أمن جميع دول العالم للخطر ، ومراقبة توزيعها ، هو من بين الاسباب الرئيسية لشعور العديد من الدول بعدم الارتياح والريبة تجاه تلك الدول التي تمتلك منظومات الاسلحة هذه بكميات تفوق الوصف ، والتي هي في الوقت ذاته في مركز فريد يسمح لكل دولة منها بالتحقق من القدرات النووية للدول الاخرى .

٤ - ولذلك ، فان اقتراح انشاء وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية يتماشى كليا ليس فقط مع احكام الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة ، وبالذات مع الفقرة ٣١ منها التي تنص على تدابير للتحقق تكون مرضية لجميع الاطراف المعنية ، ولكنه يسهم كذلك مساهمة كبيرة في زيادة

الثقة الدولية وفي تخفيض التوترات الدولية . كما ان زيادة الثقة على هذا النحو ستخدم في نهاية المطاف مصالح تلك الدول التي توجد لديها حاليا الوسائل العسكرية للمراقبة بواسطة التوابع الاصطناعية ومنظومات الاسلحة النووية الاستراتيجية ، والتي هي السبب الرئيسي في شعور شتى الاطراف بالخشية والخوف . ومن شأن انشاء وكالة للمراقبة لتوابع الرصد الاصطناعية ان يسهم في تقليل هذه الريبة .

٥ - وعلاوة على ذلك ، فان من شأن انشاء وكالة دولية من هذا النوع ان يقلل الى حد ما من خطر اندلاع حرب نووية استراتيجية بطريق الخطأ . اذ انه يمكن ، في حالة نشوب أزمة ، أن تقوم الدول المعنية ، بتحليل البيانات التي حصلت عليها بمساعدة وسائلها الوطنية للتحقق ، ونتيجة تقديرات متحيزة وخاطئة وتوقعات سلبية تتعلق بموقف الخصم ، باطلاق العنان لنزاع عسكري بطريق الخطأ . ويمكن لوجود نظام دولي تكميلي مستقل للتحقق في حالة كهذه ان يعطي رأيا على درجة اكبر من الموضوعية والتجرد وان يشكل من خلال اثره المخفف نوعا من شبكة أمان دولية تحفظ السلم العالمي .

٦ - وينبغي ان تكون من بين المهام الرئيسية لفريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملا بالقرار ٣٣ / ٧١ باء دراسة مسألة أى من مجالات الاسلحة وأية اتفاقات لنزع السلاح تكون مناسبة للتحقق بواسطة التوابع الاصطناعية . وبعد اجراء هذه الدراسة فقط يمكن تحديد انواع منظومات التوابع الاصطناعية اللازمة للتحقق .

٧ - وعلاوة على ذلك ، ولضمان وجود اساس تكنولوجي ومالي واسع قدر الامكان لتنفيذ الاقتراح المعني ، سيكون من الضرورى الحصول على اهتمام اكبر عدد ممكن من الدول كي تشارك في اعمال الوكالة عند انشائها . وسيكون من المرغوب فيه بصورة خاصة الحصول على تعاون وثيق من جانب الدول التي لديها الآن بالفعل خبرة مستمدة من توابعها الاصطناعية للمراقبة العسكرية .

٨ - وينبغي ، دون أى شك ، أن يكون للوكالة مركزها الخاص الذى يعنى بتحليل البيانات المجمعة . ويجب ان يكون هذا المركز في وضع يمكنه من فحص وتحليل هذه البيانات بصورة موضوعية . ويجب ان يقوم بهذه المهمة خبراء مستقلون لا يخضعون لأية تعليمات سياسية ، والا فانه سيستحيل اجراء تحليل موضوعي وسريع من البداية .

٩ - وتدرك الحكومة النمساوية انه ينبغي النظر في عدد من القضايا الهامة المتعلقة بانشاء الوكالة المقترحة . ومن بينها يبدو ان للقضايا التالية اهمية خاصة :

(أ) أى الانشطة يجب ان تراقب ، وأى اتفاقات تتعلق بنزع السلاح يمكن التحقق منها ، عن طريق الوكالة ؛

(ب) الوصول الى البيانات الواردة للوكالة وتوزيع هذه البيانات ؛

(ج) طرق ووسائل ضمان تفسير البيانات تفسيرا محايدا وصحيحا ؛

(د) الجوانب التنظيمية ؛

(هـ) الجوانب المالية .

١٠ - تود الحكومة النمساوية ان تعرب عن املها في ان يقوم فريق الخبراء الحكوميين بدراسة هذه المسائل وغيرها من المسائل الاخرى ذات الصلة دراسة كافية .

١١ - ترى الحكومة النمساوية انه ينبغي كذلك النظر في مسألة انشاء وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية الى جانب دراسة الاقتراحات المؤسسية الاخرى في هذا المجال ، مثل اقتراح اقامة وكالة دولية لنزع السلاح .

نيوزيلندا

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٩ آذار/مارس ١٩٧٩]

ترحب نيوزيلندا ، من حيث المبدأ ، بالاقتراحات الرامية الى ارساء أساس عريض للتعاون الدولي في مجال التحقق من تنفيذ الاتفاقات العامة المتعددة الاطراف لنزع السلاح وتحديد الاسلحة . والاقتراح الداعي الى انشاء وكالة دولية للرصد بواسطة التوابع الاصطناعية هو واحد من عدة اقتراحات قدمت في هذا الصدد في الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة . وسيجرى المزيد من الدراسة لمقترحات اخرى في هيئة نزع السلاح ولجنة نزع السلاح . وترى نيوزيلندا انه ينبغي دراسة استصواب وامكانية تنفيذ جميع هذه الاقتراحات ، وكذلك ما هو ممكن من عمليات الربط أو الترابط فيما بينها ، قبل اتخاذ قرار بتنفيذ أي منها بمعزل عن غيره . ولا يقترح ارجاء أو تأجيل الدراسة التي دعا اليها قرار الجمعية العامة ٣٣/٧١ ياء ، الذي أيدته نيوزيلندا ، بل ان نيوزيلندا تودّ أن تبدأ هذه الدراسة كي يتسنى أخذ استنتاجاتها وأية توصيات يمكن أن تقدم في الاعتبار التام عند دراسة الاقتراحات الاخرى التي تدعو الى انشاء جهاز دولي لمراقبة تنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الاسلحة .

الهند

[الأصل : بالانكليزية]
[١٨ نيسان/ابريل ١٩٧٩]

١ - تقدر الهند الحاجة الى اقامة وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية تحت رعاية الامم المتحدة . وفي حالة انشاء هذه الوكالة ، فان الهند مستعدة للمشاركة في عضويتها .

٢ ــ وفي رأى الهند ان الدراسة المقترحة التي سيقوم بها الامين العام ، بمساعدة فريق من خبراء حكوميين مؤهلين ، للآثار التقنية والقانونية والمالية المترتبة على انشاء وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية ، ستكون مفيدة جدا في ايضاح مختلف القضايا المعنية والتوصل الى اتفاق دولي بشأنها .

هولنـــدا

[الاصـــل : بالانكليزيـــة]
[٥ نيسان/ابريـــل ١٩٧٩]

١ ــ ترحب حكومة هولندا بالاقتراح الفرنسي الداعي الى انشاء وكالة دولية لتوابع الرصـــد الاصطناعية بوصفه اسهاما ايجابيا في السعي الى التحقق من التقيد بالاتفاقات الدولية لنزع السلاح تحققا كافيا . ذلك انه في الحالات التي يكون فيها التحقق من هذه الاتفاقات يتوقف بصورة حيويـــة على ما يسمى "الوسائل الوطنية" ، وخاصة التوابع الاصطناعية ، فمن الجلي ان بامكان وكالة مـــن هذا القبيل ان تفي بحاجة جميع الاطراف التي لا تستطيع هي ذاتها اطلاق توابع اصطناعيـــة . والاقتراح الفرنسي اقتراح يدعو للتفكير في هذا المجال ، وأيضا في مجال آخر هو تسوية المنازعات سلميا . ومن ناحية اخرى ، فهو يثير مشاكل معقدة ذات طابع تقني ومالي وقانوني وسياسي ، كمـــا يثير مسائل تتعلق بالأمـــن .

٢ ــ ولا تستطيع حكومة هولندا في هذه المرحلة ان تبدى تعليقات على تلك المسائل بأى قـــدر من التفصيل . بيد انها ستحرص بشدة على ان يتم اجراء دراسة لاقتراح فرنسا من جميع جوانبـــه ، وذلك تمشيا مع جهودها الرامية الى تعزيز التعاون الدولي في مجال تطبيقات تكنولوجيا الفضـــاء .

الولايات المتحـــدة الامريكيـــة

[الاصـــل : بالانكليزيـــة]
[١٢ نيسان/ابريـــل ١٩٧٩]

١ ــ ترحب الولايات المتحدة الامريكية بهذه الفرصة لابداء آرائها بشأن هذا الاقتراح . فقـــد أدركت الولايات المتحدة واعلنت منذ أمد بعيد أن التحقق على نحو واف من التقيد باتفاقات تحديد الاسلحة يشكل بعدا هاما من ابعاد تحديد الاسلحة . بيد أنها انتهت ، بعد دراسة دقيقـــة وتشاور مع غيرها من الدول ، الى ان انشاء وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية لن يكون امرا ممكنا ولا مستصوبا في المستقبل القريب .

٢ ــ وسيكون انشاء مؤسسة دولية يعهد اليها بمهمة جمع وتقييم معلومات ترسلها التوابـــع الاصطناعية فيما يتصل بالتحقق من تنفيذ اتفاقات تحديد الاسلحة سيكون امرا محفوفا بمشاكل سياسية وتنظيمية وتقنية ومالية كبيرة قاهرة من وجهة نظر الولايات المتحدة .

٣ - ذلك ان وضع اجراءات مرضية فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرارات في وكالة دولية جديدة يعدّ دائما من الأمور العسيرة ؛ اما في وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية فان المشاكل المرتبطة بذلك تبدو لنا بالغة الصعوبة وربما كانت مستعصية على الحل . اذ يتعين الاتفاق على ما يتخذ من اجراءات بشأن كل ما يواجه الوكالة من قضايا صعبة ويتوقع ان تكون مثار خلاف . وتشمل هذه الاجراءات تحديد الاولويات واتخاذ القرارات فيما يتعلق بالاهداف وتحليل البيانات المجمّعة وتقييمها ونشرها . ذلك انه من غير المرجح ان تخول الدول لموظفي ومدير وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية السلطة الكاملة لاتخاذ قرار بشأن مثل هذه المسائل . بل الأحرى انها ستعهد بالسلطة عن اتخاذ القرارات الهامة وعن وضع المبادئ التوجيهية الى هيئة عامة أو جهاز تنفيذي . وفي كلتا الحالتين سرعان ما سيؤدي اتخاذ قرار بتوافق الآراء الى الشلل ، في حين ليس من المرجح ان يكون اي قرار يتخذ بالتصويت - سواء كان مرجّحا أو غير مرجّح - بشأن مسائل لها تأثير حيوي مباشر على أمور تتعلق بالأمن الوطني مقبولا لدى عدة دول ، كبيرة وصغيرة .

٤ - فالواقع ان اي خلافات مستعصية على الحل تنشأ داخل الوكالة حول الاحكام فيما يتعلق بوجود أو عدم وجود التزام بالاتفاقات من شأنه ان يضعف ثقة الجمهور في امكانية التحقق من التقيد باتفاقات تحديد الاسلحة ، مما يضعف تأييد عملية نزع السلاح بدلا من أن يعزز هذا التأييد . ومن المرجّح ايضا ان يكون هذا هو نفس الأثر الذي يترتب على أوجه التباين التي ستظهر حتما بين الاحكام التي يتم التوصل اليها بالتصويت او التفاوض السياسي داخل الوكالة الدولية وبين الاستنتاجات المستقلة التي تتوصل اليها الحكومات كلا على حدة باستخدام مواردها الخاصة . وبالاضافة الى ذلك ، فان امكانية قيام جهاز دولي باصدار حكم بطريقة قد تتسم بطابع سياسي بشأن مسائل ذات صلة بالتقيد بترتيبات الحد من الاسلحة من شأنها ان تؤدي الى ممانعة بعض الحكومات في أن تشترك في تلك الترتيبات .

٥ - وان الرقابة على بيانات الرصد وامكانية الوصول اليها داخل وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية ستمثلان مشكلة اخرى قد تكون مستعصية على الحل . فالاقتراح المنصوص عليه في الوثيقة A/S - 10/AC.1/7 ينص على ان تكون العضوية في الوكالة متاحة لأي دولة عضو في الامم المتحدة أو لاي عضو في وكالة متخصصة . ومع ذلك فانه في حالة بعض اتفاقات نزع السلاح التي قد تتولى الوكالة رصد تنفيذها ، لن يكون عدد كبير من الدول الاعضاء اطرافا في تلك الاتفاقات . كما أن عدم تقييد امكانية وصول جميع الدول الاعضاء في الوكالة الى جميع البيانات ، التي قد يكون بعضها حساسا ، من شأنه ان يثير مشاكل واضحة . وفضلا عن ذلك ، فان تصنيف البيانات أو تقييد امكانية الوصول اليها سيكون أمرا من الصعب التوصل الى اتفاق عليه ومن المرجّح ان يتعذر تطبيقه .

٦ - وبالاضافة الى هذه الصعوبات السياسية والتنظيمية ، فان وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية ستواجه مشاكل تقنية شديدة . فتفسير بيانات الرصد مهمة معقدة للغاية ، ليس فقط لكونها تتطلب خبرة واسعة ، وانما ايضا لانها قد تتوقف على امكانية الوصول الى معلومات متنوعة مستقاة من عدة مصادر مختلفة - وهي امكانية لن تتاح لوكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية .

وبالاضافة الى ذلك ، هناك علاقة وثيقة بين تصميم شبكات الرصد التقنية والعناصر او الانشطة المحددة التي يزمع رصدها . وستواجه الوكالة الدولية لتوابع الرصد الاصطناعية مشكلة انتقاء شبكات توابع اصطناعية للتحقق من تنفيذ اتفاقات لا وجود لها حتى الان ، ولا يمكن التكهن بأحكامها ، بين اطراف لم يعرفوا بعد . وربما ثبت ان القدرات التقنية التي تكتسب بتكاليف باهظة لا تلائم المهام الفعلية للوكالة .

٧ - فالتكلفة الاجمالية لوكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية - وهي تكلفة لا تشمل فقط شراء التوابع الاصطناعية والاقمار وانما ايضا ايجاد قدرات تقنية لتجهيز البيانات والاحتفاظ بخبراء رفيعي المستوى - ستكون كبيرة للغاية ، وربما كانت مساوية لميزانية الامم المتحدة كلها في الوقت الحاضر . لذلك ، فان الولايات المتحدة لا ترى مبررا لتحويل موارد بهذا الحجم ، في عالم له احتياجات بشرية ملحة ، الى مشروع تعتبر فوائده المرجوة مشكوك في امرها الى حد بعيد على احسن الفروض . كما ترى في الوقت ذاته ان من غير الواقعي التفكير في انشاء وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية لا تتوفر لديها قدرة تقنية على جمع البيانات وتعتمد ، لذلك ، على بيانات خام تقوم الدول كلا على حدة باختيارها وتوفيرها معتمدة على مواردها الوطنية . ولن يكون من الواقعي ايضا أن ينتظر من الدول ان توفر بيانات خام ، تعتبرها ضرورية لاحتياجاتها الخاصة فيما يتعلق بالتحقق من تحديد الاسلحة ، ومن شأن التفريط فيها ان يلحق الضرر بقدرات الشبكات المعنية ويبسّر التهرب من تنفيذ الاتفاقات .

٨ - ولئن كانت الولايات المتحدة تسلم بالدور الهام للتحقق من تنفيذ عملية تحديد الاسلحة فهي لا تزال ترى انه ينبغي تكييف القدرات والاجراءات المتعلقة بالامتثال للرصد بحيث تفي باحكام اتفاقات محددة ، وان هذه المهمة يمكن انجازها بأكثر الطرق فعالية من جانب الدول الاطراف في تلك الاتفاقات نفسها .

اليابان

[الأصل : بالانكليزية]
[٤ نيسان/ابريل ١٩٧٩]

١ - تأمل حكومة اليابان ، بالنظر لما لديها من اهتمام بالغ بجعل مسألة التحقق من تدابير نزع السلاح ، ان يشكل الاقتراح الرامي الى انشاء وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية مساهمة هامة في حل المسألة .

٢ - غير انه كما ذكر ممثل اليابان في تعليل تصويته على القرار المتعلق بهذا الموضوع الذي اعتمد في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، فان حكومة اليابان تعتقد ان المسألة تنطوي على عدد من المشاكل التقنية والقانونية والمالية التي تتطلب الدراسة الدقيقة قبل وضع هذا الاقتراح في حيّز التطبيق ، وان من الاهمية بمكان الحصول على موافقة الدول القادرة على اطلاق التوابع الاصطناعية .

٣ - وعليه فان حكومة اليابان تأمل ان يقوم فريق من خبراء حكوميين مؤهلين ، كما جاء في الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٣٣/٧١ ياء ، باجراء دراسة حول امكانية انشاء وكالة كهذه من مختلف الجوانب ، على ان تراعى في ذلك مراعاة كاملة آراء الولايات المتحدة الامريكية ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وغيرهما من الدول التي تملك القدرة على اطلاق التوابع الاصطناعية.

يوغوسلافيا

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٩ أيار/مايو ١٩٧٩]

١ - ظلت يوغوسلافيا ترى على الدوام ان التحقق الفعال من تنفيذ اتفاقات نزع السلاح هو أحد العناصر الهامة لنظام العلاقات الدولية . لذلك ترى ان انشاء ادوات ملائمة للمراقبة في ميدان نزع السلاح أمر جدير بأن يوليه المجتمع الدولي اهتماما تاما .

٢ - ويوغوسلافيا من بين مقدمي قرار الجمعية العامة ٣٣/٧١ ياء الذى ينص على اجراء دراسة عن انشاء " وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية " . ومما يبعث على التفاؤل ان هذا الاقتراح وجد تأييدا واسع النطاق من المجتمع الدولي . ذلك ان يتمشى ولا شك والرغبة التي عبّرت عنها بالاجماع جميع الدول الاعضاء في الدورة الاستثنائية العاشرة والدورة العادية الثالثة والثلاثين للجمعية العامة في احراز تقدم اكثر اهمية في ميدان التدابير العملية لنزع السلاح .

٣ - وبما اننا نرى ان من السابق لأوانه الدخول في تفاصيل في هذه المرحلة من النظر في المسألة ، فاننا نود أن نقتصر على تبيان بعض العناصر التي نرى انها ذات صلة بهذه المسألة . ان انشاء وكالة دولية لتوابع الرصد الاصطناعية ، بوصفها أداة للمجتمع الدولي بأسره ، بتنظيمها وأنشطتها الخاصة ، يجب ان يقوم على الاحترام التام للحقوق السيادية لجميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة . وينبغي ان يكون احد المعايير الاساسية قبول انشطة الوكالة من جانب البلدان التي تكون اسلحتها ، أو قواتها أو انشآتها العسكرية موضع التحقق . وفي الوقت ذاته ، فان من الضرورى توفير الأدوات والوسائل اللازمة لكفالة الموضوعية التامة في تفسير المعلومات التي يتم الحصول عليها عن طريق عملية التحقق .

٤ - وان الهدف الرئيسي للوكالة ينبغي ان يكون التحقق من تدابير نزع السلاح تحت رعاية الامم المتحدة . كما ينبغي ان تتمشى انشطتها تماما ومبدأ العالمية واشاعة الديمقراطية في اتخاذ القرارات على اوسع نطاق ممكن ، والمساواة في الحقوق لجميع الاعضاء في المجتمع الدولي ، مما يفترض مقدما اتاحة امكانية الوصول ، على قدم المساواة ، الى جميع المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال انشطة الوكالة .

٥ - وان من الواضح ان الجوانب التقنية والمالية لانشاء وتشغيل الوكالة معقدة جـــــدا . لذا ، نرى انه ينبغي ان يقوم فريق من الخبراء بدراسة هذه الجوانب دراسة تامة وباعـــــداد الاقتراحـات المناسـبة . على ألّا يتم الشروع في وضع النظام الاساسي للوكالة الّا بعد اتمـــــام هـــذه الدراســـة .

٦ - وان اتساع نطاق هذه المشكلة وتعقدها يتطلبان عملا جادا من جانب خبراء حكوميـــــن على اساس برنامج متفق عليه . وان يوغوسلافيا على استعداد للاسهام في هذا العمل بخدمـــــات أحد خبرائهـــا .

اليونـــــان

[الأصـــل : بالفرنسيـــــة]
[١٣ آذار/مـــــارس ١٩٧٩]

١ - تؤيد الحكومة الهيلينية من حيث المبدأ فكرة تشكيل فريق من الخبراء الحكوميين المؤهلين ، لاجراء دراسة متعمقة عن الآثار التقنية والقانونية والمالية المترتبة على انشاء وكالة دولية لتوابـــــع الرصد الاصطناعيـــة .

٢ - وهي ترى كذلك ان يقوم الامين العام بتعيين أولئك الخبراء الحكوميين وفقا لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل . على ان من المستصوب تأمين اشتراك البلدان الحائزة للتكنولوجيا المناسبـــة ، في فريق الخبراء المذكور أعلاه .

- - - - -